

Distr.: General
17 July 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل

واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

الدورة السابعة

جنيف، ٧-٩ أيار/مايو ٢٠١٩

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة عن دورته السابعة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٩



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-12100(A)



* 1 9 1 2 1 0 0 *

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	
٣	موجز أعده الرئيس	أولاً -
٣	الجلسة العامة الافتتاحية	ألف -
٤	تيسير التجارة، والمرور العابر، دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	باء -
١٣	المسائل التنظيمية	ثانياً -
١٣	انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٣	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٣	اعتماد تقرير الاجتماع	جيم -
١٤	الحضور	المرفق

مقدمة

جرت في أثناء الدورة السابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة، المعقودة في الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٩ في جنيف، مناقشات ركزت على تيسير التجارة والمرور العابر، دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أولاً - موجز أعده الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

١ - افتتحت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد الدورة السابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة. وشددت في كلمتها الافتتاحية على أهمية تيسير التجارة والمرور العابر دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أن هذا الاجتماع فرصة جيدة للخبراء لكي يتبادلوا الخبرات والتناجج لفائدة السياسات الوطنية والمجتمع الدولي. وسلطت الضوء على برامج الأونكتاد لتعزيز تيسير التجارة، وبالتحديد برنامج التمكين الذي يقدمه الأونكتاد إلى هيئات تيسير التجارة، والأدوات التقنية للأونكتاد في مجال تيسير التجارة، مثل النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) ونموذج النافذة الوحيدة الإلكترونية الخاص به، وكذلك بوابة المعلومات التجارية، التي تهدف إلى المساعدة على تحسين الإجراءات التجارية الوطنية والامتثال للالتزامات بموجب الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية. ويقدم برنامج التمكين المساعدة إلى البلدان النامية في إجراء الإصلاحات التجارية عبر الحدود، والجمع بين أصحاب المصلحة المعنيين كافة في إطار اللجان الوطنية لتيسير التجارة من أجل التداول والتعاون بشأن الاحتياجات الوطنية لتيسير التجارة. ويجري أيضاً تنفيذ البرنامج على الصعيد الإقليمي، أي مع جماعة شرق أفريقيا ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، على سبيل المثال. ويتواصل تنفيذ برنامج أسيكودا، وهو أكبر برنامج للمساعدة التقنية من إعداد الأونكتاد، في عدد متزايد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وأخيراً، أشارت المديرية إلى أن الأونكتاد يتعاون مع نطاق من المنظمات الدولية الأخرى على تقديم المساعدة لتيسير التجارة، وذلك على سبيل المثال بالعمل بوصفه الوكالة الرائدة في تنظيم المنتدى الأفريقي الأول للجان الوطنية لتيسير التجارة، الذي عقد في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٢ - وقدم رئيس فرع لوجستيات التجارة في الأونكتاد لمحة عامة عن الصلات بين تيسير التجارة والتنمية المستدامة. وأكد أن تيسير التجارة أداة مهمة للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد كذلك أنه لما كانت البلدان تحصل على المساعدة لتنفيذ إصلاحات تجارية ضرورية في مجال تيسير التجارة، فمن شأن ذلك أن يساهم أيضاً في تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. ونوه بالإضافة إلى ذلك بعمل الأونكتاد في تعزيز التعاون بين الوكالات. وعرض في النهاية تقديماً لخمس حلقات نقاش ستعقد أثناء الاجتماع.

باء- تيسير التجارة، والمرور العابر، دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (البند ٣ من جدول الأعمال)

أهداف التنمية المستدامة وتيسير التجارة

٣- تحدث أحد المشاركين خلال حلقة النقاش الأولى عن التجربة المتمثلة في التحديات العديدة التي واجهها مقرر السياسات عند تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة في سانت لوسيا. وقال إن سانت لوسيا تؤيد تنفيذ تدابير تيسير التجارة، بهدف تبسيط الإجراءات، بالنظر إلى الدور الكبير الذي سيؤدي تيسير التجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الأهداف). ويُتخذ كل من الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة والأهداف محطات مهمة تدل على التقدم المحرز على الصعيد العالمي، ويوفر الاتفاق قناة لإصلاح السياسات الوطنية من شأنها التمكين من التجارة، ولا سيما في البلدان النامية، إلا أن ثمة تحديات لا تزال قائمة. وتنفذ بلدان في منطقة البحر الكاريبي إصلاحات مختلفة متوائمة مع معايير مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية ومنظمة الجمارك العالمية، ويتزايد اعتماد مقرري السياسات الوطنية على المؤشرات الدولية لإجراء قياسات مقارنة بشأن أدائها. وأشار المشاركون في حلقة النقاش إلى أن تيسير التجارة سيساعد بلا شك على التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحث الأونكتاد على مواصلة تقديم دعمه إلى منطقة البحر الكاريبي في بناء الهياكل الأساسية، المادية منها وغير المادية، اللازمة لتيسير التجارة.

٤- وشدد أيضاً مشارك آخر في حلقة النقاش على أن تيسير التجارة سيؤدي دوراً مهماً في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقال إن بإمكان تيسير التجارة الإسهام في تحقيق عدد من هذه الأهداف، ولا سيما الأهداف ١، ٢، ٣، و ١٠. وأكد المشاركون أهمية تيسير التجارة بوصفه محركاً للتنمية والنمو، ذاكراً أن من الضروري اعتماد تيسير التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بالنظر إلى تأثيره الشامل على الاقتصاد. وقد نفذت منظمة التجارة العالمية مشاريع مختلفة للترويج للإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة، وركز أحد منشوراتها التي صدرت مؤخراً على جملة أمور من بينها تعميم تيسير التجارة في عملية بلوغ الأهداف. ومن المتوقع أن يساعد الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة على تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف في عالم يتزايد اتسامه بتعدد الأقطاب.

٥- وقدم أحد المشاركين عرضاً لآخر عمل قام به الأونكتاد بشأن الأمثلة على الممارسات الجيدة في الوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة. ويمكن لهذه الأمثلة المستمدة من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً أن تساعد البلدان الأخرى في تنفيذ الاتفاق. ومن المقرر نشر هذه الأمثلة التي لها صلة خاصة بالهدف ٩-١٧ المتعلق بتعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات بطريقة فعالة ومحددة الأهداف، بوسائل منها التعاون بين الجنوب والجنوب، في خلاصة وافية ستتاح على الموقع الشبكي للأونكتاد. وعرض المشاركون أمثلة تتعلق بالنافذة الإلكترونية الوحيدة في رواندا ونظاماً للدفع الإلكتروني في سري لانكا. وحثت البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على تبادل قصص نجاحها مع الأونكتاد، لإدراجها في الخلاصة.

٦- وقدم مشارك آخر معلومات مفصلة عن الروابط بين تيسير التجارة وأهداف التنمية المستدامة. وقال إن تيسير التجارة ذو صلة خاصة بالأهداف ٨-٢، ٨-٣، ٩-١، و ٩(أ)، و ٩(ج)، و ١٠(ب)، و ١٦-٩، و ١٦-١٠، و ١٦-١٥، و ١٧. وتشكل اللجان الوطنية المعنية

بتيسير التجارة أمثلة جيدة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تيسير التجارة، حيث يمكن أن يشارك فيها أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. ويساعد برنامج الأونكتاد لتمكين اللجان الوطنية هذه اللجان في جميع أنحاء العالم على تنفيذ الإصلاحات التجارية الضرورية. وفيما يتعلق بتيسير التجارة كأداة لتعميق التكامل الإقليمي، سلط المشاركون الضوء على تعاون الأونكتاد مع جماعة شرق أفريقيا منذ عام ٢٠١٤. وقال إن الأونكتاد قدم الدعم بتمويل من مؤسسة Trade Mark East Africa (العلامات التجارية في شرق أفريقيا)، للإطار المؤسسي لتيسير التجارة في الجماعة، وفي عام ٢٠١٨، اعتمدت الجماعة إعلاناً وزارياً بشأن تيسير التجارة.

٧- وأبرز أيضاً مشارك آخر تجربة زامبيا في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة. وفيما يتعلق بتوافر المعلومات على الإنترنت، وهو أحد الالتزامات بموجب الاتفاق، تنشئ زامبيا بوابة للتجارة الإلكترونية وتعمل على تحقيق انتشار الإنترنت على الصعيد الوطني بنسبة ٩٦ في المائة لإتاحة سهولة الحصول على المعلومات. وأصبح برنامج أسيكودا العالمي يعمل بكامل كفاءته في زامبيا، ويجري أيضاً تطبيقه بوصفه منصة النافذة الوحيدة؛ فصارت الإخطارات المتعلقة بالمراقبة المعززة، على سبيل المثال، إلكترونية. وبدأت زامبيا تنفيذ المدفوعات الإلكترونية في عام ٢٠١٤، ويقدم هذه الخدمة حالياً ١٩ مصرفاً تجارياً. وبالإضافة إلى ذلك، أدت أتمتة الإجراءات في المركز الحدودي المتعدد الخدمات في شيروندو بين زامبيا وزمبابوي إلى خفض وقت التجهيز وتكاليف النقل. واستقرّ قانون الإدارة الحدودية المنسقة وتيسير التجارة لعام ٢٠١٨ تشريعاً لإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بتيسير التجارة وهيكل هذه اللجنة. وبرنامج الأونكتاد لتمكين اللجان مستمر في زامبيا. وأخيراً، أنشأت زامبيا منصة للمانحين من أجل ضمان التنسيق بين المانحين وفعالية المساعدة.

٨- وخلال المناقشات التي تلت ذلك، شجع المشاركون الأونكتاد على تقديم المساعدة في جلب الخبراء من العواصم الوطنية للمشاركة في اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات في المستقبل. وأعرب عدة مندوبين عن رغبتهم في ضم قصصهم إلى الخلاصة المقبلة للممارسات الجيدة في تنفيذ تيسير التجارة. وطُرحت أسئلة بشأن الفائزين والخاسرين في إجراء الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة، وكيفية التعامل مع مقاومة التغيير. وأشار أحد المندوبين إلى أن بعض الوكالات الحكومية تحشى فقدان السيطرة، وأن للمشاورات أهمية حاسمة. وأشارت الأمانة إلى أن المقاومة تحدث في كلا القطاعين العام والخاص، بيد أن هناك أدلة قاطعة على أن تيسير التجارة يعود بالفائدة على كل من نمو التجارة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وفيما يتعلق باستفسار وجهه أحد المندوبين بشأن استدامة الهياكل الأساسية الرقمية، جرى التأكيد على أن الاستثمار في الحفاظ على هذه الهياكل الأساسية وتحديثها أمر ضروري لضمان القدرة التنافسية التجارية، وأنه ينبغي أن تتكفل الهيئة التنظيمية بالتكاليف وتنقلها إلى المستعملين النهائيين كالتجار. وفيما يتعلق بالاستفسارات عن التنسيق بين المانحين والتعاون بين الجهات صاحبة المصلحة، رد بعض المشاركين بأن لتيسير الاحتياجات القطرية قبل طلب المساعدة أهمية بالغة. ولا غنى في هذا السياق عن التنسيق بين أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني من خلال اللجنة الوطنية المعنية بتيسير التجارة. وأخيراً، اتفق جميع المشاركين على أن التكامل الإقليمي يمكن أن يكون محركاً رئيسياً لنجاح تيسير التجارة والتنمية.

تنفيذ الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية - حالة التنفيذ والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة

٩- أوضح الرئيس أن حلقة النقاش الثانية ستتناول حالة تنفيذ الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، وتفاصيل عن كيفية التماس المساعدة من آلية اتفاق تيسير التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية، ومعلومات عن أشكال المساعدة التقنية الأخرى التي تقدمها منظمات الأمم المتحدة في جنيف. وأبرز أحد المشاركين في حلقة النقاش أهداف الاتفاق فيما يتعلق بثلاثة جوانب هي تسريع حركة البضائع؛ وتحسين التعاون بين الوكالات الحدودية؛ وتعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تنفيذ الاتفاق. والاطلاع على المعلومات في هذا الصدد متاح عن طريق الآلية. وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق، يوجد اتجاه واضح في التدابير التي سجلت أعلى معدلات التنفيذ والتدابير التي سجلت أدنى معدلات التنفيذ، وهي تدابير النافذة الوحيدة، والمشغل المأذون له، والأحكام المسبقة. والآلية مدفوعة بالطلب بصورة بحثة، وقد لاحظ المشاركون أنه ينبغي أن تكون الملاذ الأخير لتقديم المساعدة، بحيث يجوز تقديم الطلب إلى الآلية بعد أن تكون الدولة العضو قد التمتست جميع مصادر المساعدة الممكنة الأخرى واستنفدتها.

١٠- وأكد مشارك آخر أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تؤيد برنامج التمكين لما يمكن أن يطلقه من فوائد للبلدان النامية. ويمكن، في هذا الصدد، لاتفاقات تيسير التجارة المتعددة المستويات أن تُحدث فرقاً. وهناك جزء كبير من التمويل المتعلق بتيسير التجارة الذي تقدمه المملكة المتحدة للرصد والتقييم مكسباً لتقييم تأثير الموارد. ويتعين، فيما يتعلق بكل مشروع ممول، فهم ما إذا كان المشروع قد أجرى تقييماً صحيحاً للاقتصاد السياسي والجهة التي ينبغي أن تستحوذ على المكاسب الاقتصادية الناتجة عن التدخل. وفي هذا السياق، طرحت المملكة المتحدة الأسئلة الأساسية الخمسة التالية خلال عملية الرصد والتقييم: هل تعزز الأعمال الممولة إطار الاتفاق العالمي؟ هل يفهم الشركاء الاقتصاد السياسي؟ هل يجري إشراك القطاع الخاص؟ من المستفيد؟ هل لدى الشركاء المنفذ القدرة على الإجابة عن هذه الأسئلة؟

١١- وقدم أحد المشاركين معلومات مفصلة عن برنامج التمكين، بما في ذلك كيفية إنشاء لجنة وطنية جيدة الأداء لتيسير التجارة، والفوائد التي يمكن أن يحققها البرنامج للبلدان، وخصائصه الرئيسية ومدته وعدد وحداته. وقد قدم الأونكتاد المساعدة منذ عام ٢٠١٦ إلى اللجان الوطنية لتيسير التجارة في أكثر من ٢٠ بلداً في أفريقيا، وأصبح البرنامج يُنفذ أيضاً منذ عام ٢٠١٨ في منطقة البحر الكاريبي.

١٢- وشدد مشارك آخر على أن كفاءة المعاملات محدد رئيسي للقدرة التنافسية لهذه البلدان على الصعيد الدولي. وتمثل الحواجز الرئيسية التي تقف حائلاً أمام ربط الشركات بسلاسل القيمة في الحواجز المقامة أمام سلسلة الإمداد التي تؤثر إزالتها تأثيراً يتجاوز تأثير إلغاء التعريفات الجمركية. ويمكن لإصلاحات سلسلة الإمداد، من خلال تدابير مختلفة، أن ترفع الناتج المحلي الإجمالي، ويمكنها أن تنمي التجارة إلى حد يتجاوز ما يحققه إلغاء التعريفات الجمركية بنسبة ٤٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، فالطرائق العملية لإصلاح تيسير التجارة مهمة. فتوافر المعلومات مهم على سبيل المثال، ولكن الأهم هو مدى سهولة استخدام منصة المعلومات. والإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة التي نجحت بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكنها أن تفيد أيضاً الشركات المتعددة الجنسيات، ولكن العكس ليس

بالضرورة صحيحاً. وذكر المشاركون أنه ينبغي لذلك تصميم الإصلاحات خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون الحوار بين القطاعين العام والخاص في صلب تصميم الإصلاحات، وتشكل اللجنة الوطنية المعنية بتيسير التجارة المنبر الطبيعي لتيسير هذا الحوار. وأشار المشاركون إلى أن مركز التجارة الدولية يعمل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تسعى إلى الاستفادة من الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة، وأنه يجري تشجيع البلدان على أن تدرج في طلبات المساعدة الفوائد المحددة للمشاريع التي ستجنيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٣- وقدم أيضاً عضو آخر معلومات مفصلة عن برنامج اللجنة الاقتصادية لأوروبا لبناء قدرات البلدان النامية في مجال تيسير التجارة الرقمية والمستدامة. وكانت اللجنة قد نشرت دليلاً لمساعدة البلدان في وضع خريطة طريق وطنية لتيسير التجارة. ومن بين الأعمال الأخرى الرامية إلى الترويج لتيسير التجارة نشر دليل للتنفيذ، وإجراء دراسة استقصائية عالمية بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة، وإعداد تقارير عالمية وإقليمية عن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة، وهي متاحة على الموقع الشبكي للجنة. وأخيراً، تنفذ اللجنة برامج لبناء القدرات من أجل بعض البلدان في وسط آسيا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٤- وخلال المناقشات التي تلت ذلك، وفيما يتعلق باستفسارات بشأن كيفية الوصول إلى برنامج منح آلية اتفاق تيسير التجارة، أشار أحد المشاركين إلى أنه ينبغي النظر إلى الآلية باعتبارها ضماناً للبلدان التي لم تحصل بعد على المساعدة، لا باعتبارها مورداً أولياً للحصول على المساعدة. ونماذج تقديم الطلبات والمبادئ التوجيهية متاحة على الموقع الشبكي للآلية. وفيما يتعلق باستفسار عن التنسيق مع المانحين وفعالية المعونة، أشار أحد المشاركين إلى أن التنسيق مشكلة على كل من جانبي الطلب والعرض، تتطلب الترشيد على الصعيد الوطني، فضلاً عن الترشيد داخل المنظمات الدولية. وفي هذا السياق، جرى الحديث عن زامبيا بوصفها مثالاً على الممارسات الجيدة، فقد أنشأت منصة للتنسيق بين المانحين، من أجل تبادلي التداخل بين المانحين وكفالة فعالية المانحين. وعلاوة على ذلك، فإن الاتصالات بين أعضاء اللجنة الوطنية المعنية بتيسير التجارة وممثليها في اللجنة المعنية بتيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية مهمة لتحقيق فعالية المعونة. وأخيراً، وفيما يتعلق بالاستفسار عن الدعم المقدم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاركة القطاع الخاص، جرى التشديد على أنه ينبغي استشارة القطاع الخاص بشكل مستمر وفي جميع العمليات ذات الصلة.

الحلول التكنولوجية لتنفيذ تيسير التجارة

١٥- في بداية حلقة النقاش الثالثة، أشار الرئيس إلى أن استخدام التكنولوجيا عامل مهم في زيادة الكفاءة والشفافية في التجارة عبر الحدود. وقد أصبحت أتمتة الإجراءات التجارية والجمركية معياراً مهماً للقدرة التنافسية في سلاسل القيمة العالمية، من خلال حلول من قبيل النافذة الإلكترونية الوحيدة. وقدم أحد المشاركين عرضاً مفصلاً لنظام أسيكودا المستخدم في أكثر من ٩٠ بلداً. وتطالب مواد محددة من الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة بنشر المعلومات وتبسيط الضوابط، ويمكن نظام أسيكودا البلدان من تلبية هذه المطالب. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد استخدام نظام أسيكودا البلدان على تحسين التجارة من خلال مجموعة من العمليات، مثل التجهيز السابق للوصول، وإدارة المخاطر والمدفوعات الإلكترونية، والوفاء

بالاتزامات فيما يتعلق بحرية المرور العابر من خلال أدوات من قبيل نظام النافذة الوحيدة الوطنية للمرور العابر. ويوفر نظام أسيكودا حلاً فعالاً من حيث التكلفة في إقامة نظام النافذة الوحيدة، ونجاحه مضمون بفضل العديد من العوامل الكامنة في مشاريع النافذة الوحيدة لأسيكودا، وهي العوامل البشرية وتنظيم الإجراءات التجارية وإصلاحها والتكنولوجيا. وفي هذا السياق، تقدم النافذة الوحيدة الوطنية في رواندا مثلاً على كيفية عمل نظام أسيكودا لفائدة البلدان: فقد خفضت رواندا الوقت المستغرق في تخلص البضائع بنسبة ٣٢ في المائة والتكاليف ذات الصلة بنسبة ٣٠ في المائة.

١٦- وأبرز مشاركون آخر مثال جامايكا في تصميم البيئة القانونية للنافذة الوحيدة الوطنية. وينطوي أساس بناء النافذة الوحيدة على أربعة جوانب، هي الحصول على إذن من الحكومة؛ والمعادلة، بحيث تحمل النسخ الإلكترونية من عمليات التوثيق اليدوية نفس الوزن القانوني؛ والتقارب، أي توحيد مسار جميع الوكالات والإجراءات في اتجاه استخدام النافذة الوحيدة؛ والشخصية القانونية، أي المركز القانوني لمشغل النافذة الوحيدة وقواعده ومسؤولياته. وقد كان مشغل النافذة الوحيدة في جامايكا هو السلطة الجمركية، وأثبت إنشاء النافذة الوحيدة أن التعاون أمر ضروري، على الصعيد الداخلي في إدارة الجمارك ومع جميع أصحاب المصلحة الخارجيين على حد سواء. وبوجه عام، كانت هناك ثلاث مراحل في إقامة نظام النافذة الوحيدة، هي التصميم والصياغة والتشريع، وقد أفضت إلى بدء تنفيذ عمليات النافذة الوحيدة التي تضمنت سلسلة من العمليات التجارية، بما في ذلك سندات دخول البضائع، والتجهيز السابق للوصول، والمدفوعات الإلكترونية. وكانت أهم نتائج إنشاء النافذة الوحيدة رسم الخرائط، والتوجه المراعي لاحتياجات العملاء، وإشراك القطاع الخاص، والتقييم القانوني.

١٧- وعرض أحد المشاركين مسألة الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات التجارية وفقاً لمقتضيات المادة ١-٢ من الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة. ويمكن الوفاء بالاتزام بكفاءة عن طريق منصة بوابة المعلومات التجارية التي يوفر الأونكتاد تنفيذها في البلدان المهتمة، شريطة توافر تمويل المشروع. وتبين بوابات المعلومات التجارية المنشأة حديثاً في طاجيكستان وفي أربعة بلدان في جماعة شرق أفريقيا، هي أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وكينيا، كيف يتسنى للتجار وأصحاب المصلحة الآخرين العثور على المعلومات عن إجراءات الاستيراد والتصدير والمرور العابر من خلال البوابات الإلكترونية على الصعيد الوطني والإقليمي. ويتطلب إنشاء البوابة وتشغيلها تكريس جهود متواصلة في البلدان المستخدمة لها. وأكد المشاركون في النهاية حقيقة مفادها أنه يمكن للبوابات أن تساعد البلدان في تبسيط الإجراءات التجارية عبر الحدود بأقصى قدر من الكفاءة من خلال إشراك اللجان الوطنية لتيسير التجارة.

١٨- وقدم مشاركون آخر معلومات مفصلة عن أعمال مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية فيما يتعلق بتكنولوجيا سلسلة السجلات المغلقة، التي يمكنها المساعدة في تعزيز بلوغ أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، قدم البنك الدولي دعماً إلى كينيا في إعداد مشروع لطرح سندات بالاستناد إلى الهواتف المحمولة، استخدمت تكنولوجيا سلسلة السجلات المغلقة لتشجيع الأفراد على الادخار بالسماح لهم بشراء سندات حكومية. ولاقى المشروع قبولاً كبيراً في البلد. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بتفاوت مستويات الأمن، الأمر الذي قد يقوض التشغيل التبادلي؛ وتعرض البيانات للخطر؛ والقوة؛ والتكلفة؛ والسرعة؛

ودرجة الخصوصية. ونوه المشاركون بمشروع جاري تنفيذه في المركز باستخدام تكنولوجيا السجلات المغلقة بشأن تبادل دفاتر الأستاذ عبر الحدود فيما يتصل بشهادات المنشأ التفضيلية.

١٩- وعرض مشاركون آخر أدوات مختارة أعدها الأونكتاد من أجل استدامة اللجان الوطنية لتيسير التجارة. وتدرج التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه اللجان ضمن ست فئات، هي نقص التمويل، والحفاظ على المشاركة، وعدم صحة التمثيل، والافتقار إلى التنسيق، والافتقار إلى الدعم الرفيع المستوى، ومقاومة التغيير. وقد تناول برنامج التمكين العديد من هذه المسائل من خلال وحدات تدريبية نُظمت داخل البلد لفائدة اللجان الوطنية لتيسير التجارة، بما في ذلك ١٠ دورات إلكترونية جديدة تستغرق كل منها ٤٥ دقيقة. ويمكن لأعضاء اللجان اكتساب معارف مفيدة خلال هذه الدورات التدريبية بالوتيرة التي تناسب كلاً منهم.

٢٠- وخلال المناقشات التي تلت ذلك، وفيما يتعلق باستفسارات بشأن إنشاء بوابات المعلومات التجارية، وما إذا كانت جميع البلدان قد أنشأت بوابة لها، أشارت الأمانة إلى أن عدداً ضئيلاً من البلدان نفذ حتى الآن بوابات تتسم بالكفاءة، وأن الأونكتاد يأمل في إنشاء هذه البوابات في عدد أكبر من البلدان، من خلال توفير البرمجيات اللازمة. وفيما يتعلق باستفسار آخر بشأن النوافذ الوحيدة الوطنية، أشارت الأمانة إلى أن الدعم والتعاون على الصعيد الوطني بين الوكالات الحكومية المعنية أمر ضروري لأن هذه النوافذ تديرها السلطات الجمركية في أغلب الأحيان، ولكن يمكن أيضاً أن تديرها وكالات حكومية أخرى أو كيانات مستقلة. وفيما يتعلق باستفسار بشأن نظام أسيكودا، شددت الأمانة على أن تصميم النظام لكل بلد يستند إلى الاحتياجات الوطنية، وأن النظام يتمتع بمستوى مرتفع من الأمن. وأكدت الأمانة أن النافذة الوحيدة ليست كبوابة المعلومات التجارية؛ فالنافذة الوحيدة نظامٌ للمعاملات، في حين أن البوابة نظامٌ للمعلومات. وأخيراً، وفيما يتعلق باستفسار بشأن استدامة اللجان الوطنية لتيسير التجارة، وما إذا كان عمل الأونكتاد مع هذه اللجان يتجاوز الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، أكدت الأمانة أنه ينبغي أن يكون هناك استقرار في العضوية، وأن الأونكتاد يشجع اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة، عند إنشائها، على التفكير في نطاق اتساع ولاياتها.

تعاون الوكالة الحدودية في تيسير التجارة

٢١- في بداية حلقة النقاش الرابعة، أشار الرئيس إلى أن تيسير التجارة عملية معقدة متعددة أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والشائمي والإقليمي والدولي. ويستلزم تيسير التجارة التنسيق بين العديد من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقدم أحد المشاركين وصفاً لمجموعة الأدوات المتعلقة بالهيكل الأساسية الجيدة لتيسير التجارة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ولاحظ فيما يتصل بالعلاقة بين تيسير التجارة والهيكل الأساسية الجيدة أن تيسير التجارة يعتمد على التشغيل السليم لنظم جيدة للهيكل الأساسية الوطنية، ولا سيما فيما يتصل بالاختبار والتفتيش وإصدار الشهادات للسلع، ضماناً لامتناع المنتج لمتطلبات السوق المستهدفة. وتتألف مجموعة الأدوات على شبكة الإنترنت من جانبين هما قدرة الحكومة وقدرة الصناعة، وتتيح التعرف على ما يحتاج إلى تحسين من مجالات إجراءات التجارة الدولية في البلد. وقد سبق تطبيق مجموعة الأدوات في بعض البلدان، مثل جنوب أفريقيا وملاوي.

٢٢- وركز مشارك آخر على موضوع تحسين المعايير الدولية والتعاون بين الوكالات الحدودية من أجل تيسير التجارة المأمونة في مجال تدابير الصحة والصحة النباتية. والامتنال للمعايير في هذا المجال مهم للحفاظ على الصحة العامة، ولكن لا ينبغي أن يصبح عائقاً تجارياً. وعلى الرغم من التحسن في ضوابط الامتنال، لا تزال هناك حواجز إجرائية فيما يتعلق بمعايير الصحة والصحة النباتية بسبب جملة أمور من بينها قلة المعلومات، وتعدد عمليات التفتيش، والافتقار إلى التنسيق على الحدود، والإجراءات المعقدة والمطولة. ولتحقيق حالات يخرج منها الكل راجحاً، وتيسير التجارة بصورة مأمونة وسريعة، من الضروري كفاءة تحسين التنسيق بين السلطات والجمارك المعنية بمعايير الصحة والصحة النباتية، واستخدام المعايير الدولية، وتحسين الشفافية، وتبسيط عمليات وضع معايير الصحة والصحة النباتية، واستخدام نهج قائمة على المخاطر، وإدماج ضوابط معايير الصحة والصحة النباتية في النواخذ الوحيدة. وقد أنشئت قاعدة معارف تابعة لمرفق المعايير وتنمية التجارة يمكنها تيسير التجارة المأمونة من خلال إقامة الروابط وإشاعة الثقة بين الوكالات المعنية بمعايير الصحة والصحة النباتية والوكالات الحدودية، وكذلك فيما يتعلق بإصدار الشهادات الإلكترونية والممارسات التنظيمية الجيدة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٢٣- وناقش أحد المشاركين مسألة التاجرّات العاملات في التجارة غير الرسمية عبر الحدود في جمهورية تنزانيا المتحدة، وملاوي، وزامبيا، وأسباب هذه التجارة الصغيرة الحجم ودورها وخصائصها. ومن الأسباب التي تجعل التجارة غير الرسمية عبر الحدود باهظة التكاليف ومرهقة الإجراءات الجمركية، والافتقار إلى تيسير التجارة، والافتقار إلى الوعي بحقوق التجار ومسؤولياتهم. وتواجه النساء العاملات في التجارة غير الرسمية عقبات مختلفة في ثمانية مجالات رئيسية هي الافتقار إلى التنظيم؛ ومحدودية فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وضعف شبكة النقل من أجل النفاذ إلى الأسواق؛ والافتقار إلى الحجم وانخفاض الإنتاجية؛ وضعف مستويات التعليم؛ ومحدودية الحصول على التمويل؛ ومحدودية الحصول على الأراضي والموارد المنتجة؛ والافتقار إلى الوقت. وقد دعم الأونكتاد هؤلاء التاجرّات الصغيرّات الحجم بوسائل من بينها إنشاء نظام تجاري مبسط، من أجل الحد من تكاليف التجارة عبر الحدود. ويهدف الأونكتاد إلى مواصلة الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات فيما يتعلق بالكفاءات في مجال تنظيم المشاريع لفائدة التجار والقواعد والإجراءات التجارية.

٢٤- وتناول مشارك آخر مسألة التدابير غير الجمركية، مع التشديد على أنها في تزايد وأن تأثيرها على التجارة أكبر من تأثير التعريفات الجمركية. وتشمل التدابير غير الجمركية أدوات السياسة العامة التجارية التقليدية والمشروعة في الغالب، فضلاً عن الحواجز التقنية المعوقة للتجارة. ويوفر برنامج الأونكتاد للتدابير غير التعريفية قاعدة بيانات بشأن التدابير غير التعريفية لتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير وتبسيطها، بما في ذلك اشتراطات الحكومات الوطنية. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهه البرنامج في إدارة قاعدة البيانات بتزويدها باستمرار بأحدث المعلومات. وأعد الأونكتاد أيضاً أداة لتيسير سلسلة القيمة الإقليمية من أجل استعراض التدابير غير التعريفية وتدابير تيسير التجارة على الصعيد الإقليمي، ومن ثم الإسهام في التكامل الإقليمي من خلال إزالة الحواجز التي تعترض النفاذ إلى الأسواق، مع التركيز على منتجات وسلاسل إمداد مختارة.

٢٥- وخلال المناقشات التي تلت ذلك، أشار أحد المشاركين إلى أن مرفق المعايير وتنمية التجارة يحاول إقامة قناة خضراء لتبسيط التجارة عبر الحدود، وأن البنك الدولي يصدد إنشاء صندوق استثماري لمساعدة البلدان في تنفيذ الشهادات الإلكترونية لمعايير الصحة النباتية. وفيما يتعلق باستفسارات أخرى بشأن صغار التجار العاملين عبر الحدود، أشارت الأمانة إلى أن إعداد جميع الوثائق المطلوبة من الوكالات الحدودية غالباً ما يشكل تحدياً أمام التجار، وأن تعزيز تيسير التجارة من مسؤولية الحكومة أساساً. وأخيراً، وفيما يتعلق باستفسارات أخرى بشأن سلاسل القيمة الإقليمية، أكدت الأمانة أن قاعدة بيانات التداير غير التعريفية تعتمد على حد كبير على الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تحديث المعلومات والبيانات، وتزويد الأونكتاد بهذه المعلومات المحدثة.

حلول المرور العابر التي تدعم تيسير التجارة

٢٦- أشار الرئيس في مستهل حلقة النقاش الخامسة إلى أن المرور العابر للسلع أمر معقد، وأنه عنصر رئيسي للإدراج في سلاسل القيمة العالمية، لا سيما بالنسبة للبلدان غير الساحلية. وتتأثر البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية المجاورة لها بحلول المرور العابر المتسمة بالكفاءة وحسن الأداء. وأكد أحد المشاركين أنه، بالنظر إلى مركز زامبيا بوصفها بلداً غير ساحلي وبلد عبور، فإن حلول المرور العابر مهمة فيها. وتشكل ممرات العبور والهياكل الأساسية العابرة للحدود الجانبين الرئيسيين لنجاح المرور العابر. ولما كانت زامبيا تشكل لبلدان عديدة بلداً للمرور العابر، فإنها تواجه بعض التحديات، مثل تحويل خط سير البضائع، الأمر الذي أدى إلى فقدان إيرادات حكومية. وثمة حاجة إلى معايير موحدة لتنسيق المرور العابر للحدود داخل المنطقة، ويشكل تعزيز الإشراف على المرور العابر لتجنب التهريب جانباً مهماً. وأكد المشارك في النهاية أنه ينبغي للبلدان في المنطقة أن تعمل معاً من أجل تحسين الهياكل الأساسية عبر الحدود، الأمر الذي سيتطلب الكثير من الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة.

٢٧- وتناول مشارك آخر الجوانب العامة للمرور العابر ودور منسقي المرور العابر في تيسير التجارة. وقال إن المرور العابر معقد، لأنه يتجاوز الجمارك، ويتطلب اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة. وقد شجعت المادة ١١-١٧ من الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة على تعيين منسق وطني للمرور العابر، ولكنها لم تحدد دوره. وأعد الأونكتاد حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن منسقي المرور العابر، فُدمت إلى منسقي المرور العابر المعيّنين من البلدان ومنظمات ممرات العبور في جماعة شرق أفريقيا وفي بلدان مختارة من غرب أفريقيا، الذين أنشأوا بعد ذلك شبكاتهم لدعم تنسيق المرور العابر، مما أتاح للبلدان تبادل المعلومات ومساعدة بعضها بعضاً في بيئة التعلم من الأقران. ولاحظ المشارك أخيراً أن أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهمة في تنسيق المرور العابر.

٢٨- وأشار أحد المشاركين إلى أن النقل وتيسير التجارة أمران بالغ الأهمية للتجارة في البلدان النامية غير الساحلية. وقد أظهرت إحصاءات الأونكتاد أن متوسط تكاليف النقل في عام ٢٠١٦ مثلت نحو ١٩ في المائة من قيمة واردات البلدان النامية غير الساحلية، بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ ١٥ في المائة. وأخذ برنامج الأونكتاد لممرات المرور العابر والنقل المستدامة أبعاداً أخرى في الاعتبار، مثل العوامل الاجتماعية والبيئية، عند تصميم نظم النقل. فعلى سبيل المثال، قدم الأونكتاد الدعم إلى الممر الشمالي الذي يربط أوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية،

وجنوب السودان، ورواندا بميناء مومباسا في كينيا. ويباشر الأونكتاد أيضاً أنشطة مستمرة للمساعدة على تطوير وتحسين الأداء المستدام للعام للممرات، بوسائل منها بناء القدرات المؤسسية من خلال ترتيبات إدارة الممرات والأطر التنظيمية، فضلاً عن تعزيز مبادئ الاستدامة المختلفة على طول الممرات. وأعد الأونكتاد أيضاً مجموعة أدوات نقل البضائع المستدام، وهي بوابة للتقييم الذاتي من جانب الممرات. وأخيراً، يقدم الأونكتاد المساعدة إلى البلدان في بناء القدرات من أجل إدارة الممرات، بمساعدة من مصرف التنمية الآسيوي والبنك الإسلامي للتنمية.

٢٩- وقدم مشارك آخر معلومات مفصلة عن وحدة المرور العابر في نظام أسيكودا العالمي. ويمكن تسجيل المستندات والضمانات أو السندات المتصلة بالمرور العابر في النظام من أجل مساعدة البلدان في التغلب على تحديات مثل مسألة تحويل خط سير السلع العابرة. ولما كانت بلدان متعددة تشارك في المرور العابر، فمن المهم ربط عمليات المرور العابر من بلد إلى آخر، لا سيما نقل البيانات بين البلدان. ويساعد الأونكتاد البلدان في هذه العملية من خلال وحدة المرور العابر في نظام أسيكودا العالمي. وقد نُفذت عمليات نقل البيانات هذه من أجل المرور العابر بين بنن والنيجر، وبوركينا فاسو وتوغو، وكوت ديفوار وبوركينا فاسو. وتجري الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الوقت الراهن مناقشات مع المسؤولين عن نظام أسيكودا العالمي فيما يتعلق بالتنفيذ على نطاق إقليمي لتنسيق المرور العابر وفقاً لبرنامج كوت ديفوار لدعم التكامل التجاري والإقليمي، بدعم من منظمة الجمارك العالمية.

٣٠- وناقش أحد المشاركين الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب دفاتر النقل البري الدولي (اتفاقية النقل البري الدولي لعام ١٩٧٥)، وهو نظام النقل العالمي الوحيد. وقال إن للنظام خمس ركائز، هي تأمين المركبات أو الحاويات؛ والضمان الدولي؛ واستخدام دفتر النقل البري الدولي؛ والاعتراف المتبادل بالضوابط الجمركية؛ والوصول الخاضع للمراقبة. ويهدف مشروع يتعلق بنظام إلكتروني إلى الحوسبة الكاملة للإجراءات، وينطوي على إمكانية توسيع نطاق تنفيذ الاتفاقية بما يتجاوز نطاقها الجغرافي الراهن. ويتوقف التشغيل السلس للنظام على التعاون بين القطاعين العام والخاص، وإصدار الضمانات والوثائق وإدارتها عن طريق الشركاء من القطاع الخاص، وإدارة البيانات المتعلقة بالضمانات عن طريق الجمارك، وتبادل البيانات فيما بين إدارات الجمارك. ويمكن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الانضمام إلى الاتفاقية والحصول على الموافقة على استخدامها النظام في أعقاب الامتثال لمجموعة من شروط الاستخدام.

٣١- وتحدث مشارك آخر عن تجربة منغوليا، وهي بلد غير ساحلي، مع تنفيذ المرور العابر والتحديات ذات الصلة. وقال إن التكاليف التجارية في منغوليا أعلى من المتوسط الإقليمي بمقدار الضعف. وفي السنوات الأخيرة، ظلت منغوليا تحسن تيسير التجارة بتعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة من خلال اتفاقات ثنائية وإقليمية، وكذلك من خلال إصلاحات سياسية داخل البلد. غير أن ثمة تحديات لا تزال قائمة، ولا بد من زيادة التعاون مع البلدان الأخرى للنجاح في جهود تيسير التجارة. ومن الأمثلة على تدابير التعاون الإقليمي المختلفة التي نفذتها منغوليا التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الروسي والصين ومنغوليا المفتوح أيضاً أمام البلدان الأخرى.

٣٢- وخلال المناقشات التي تلت ذلك، استفسر عدة مندوبين عن الصلة بين الهياكل الأساسية وتيسير التجارة. وأشارت الأمانة إلى أنه يجري عادة الاتفاق على المسائل المتعلقة بالهياكل الأساسية على الصعيدين الثنائي والإقليمي، وأنها تتجاوز بصفة عامة ولاية منظمة

التجارة العالمية. وفيما يتعلق باستفسار بشأن تسوية المنازعات المتعلقة بالمرور العابر، أكد اثنان من المشاركين في حلقة النقاش أهمية الحوار السياسي والمناقشات الثنائية باعتبارها آليتين لتسوية المنازعات يمكن التعويل عليهما. وفيما يتعلق باستفسار بشأن الموانئ الجافة، أشارت الأمانة إلى أن كتيب الأونكتاد المعد في عام ١٩٩٠ تجري مراجعته حالياً ويمكن أن يكون مفيداً في هذا الصدد. وأخيراً، وفيما يتعلق بطلب تنظيم دورة تدريبية لمنسقي المرور العابر من أجل الممثلين الإقليميين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أشارت الأمانة إلى أن هذا التدريب سوف يُدرج في عملية التخطيط، رهنماً بتوافر الموارد.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٣- في الجلسة العامة الافتتاحية، المعقودة في ٧ أيار/مايو ٢٠١٩، انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة السيد لوندغ بوريفسورين (منغوليا) رئيساً للاجتماع، والسيد ستيفن فيفرييه (منظمة دول شرق البحر الكاريبي) نائباً للرئيس - مقررًا.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٤- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.7/19)، على النحو التالي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٣- تيسير التجارة، والمرور العابر، دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٥- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠١٩، للمقررة بأن تعدّ، تحت إشراف الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الدورة.

المرفق

الحضور*

- ١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
- | | |
|-----------------------------|--|
| الاتحاد الروسي | غيانا |
| إسبانيا | الفلبين |
| إكوادور | كوت ديفوار |
| أنغولا | كوستاريكا |
| أوغندا | الكونغو |
| أوكرانيا | الكويت |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | كينيا |
| البرازيل | مدغشقر |
| بلغاريا | مصر |
| بنما | المغرب |
| بوركينافاسو | المكسيك |
| تركيا | ملاوي |
| ترينيداد وتوباغو | المملكة العربية السعودية |
| الجزائر | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية |
| زامبيا | منغوليا |
| سانت لوسيا | النيجر |
| عمان | نيجيريا |
| غابون | الهند |
| غواتيمالا | اليمن |
- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُثلة في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
مركز الجنوب
اتحاد مجالس الشاحنين الأفارقة
- ٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية مُثلة في الدورة:
اللجنة الاقتصادية لأوروبا

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/MEM.7/INF.7.

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الاتحاد البريدي العالمي

منظمة التجارة العالمية

٥- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

من الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
